

في الحرم بموت غزوه ولا يشبهوه باليهود رواه الدر  
 قطني وفي الوطاء عن عائشة رضي الله عنها اضعوا به  
 لما تصنعون بموتكم وفي الوطاء ان ابن عمر لما مات  
 ابنه واقدموه محرقة فنهوا عن ذلك ووجهه واما  
 لولا اننا محرمون لحظنا ذلك واكتفى من جميع المالك  
 مقدما على الذين والوصية والميراث الا ان تكون  
 التركة عبدًا جائزًا او شيئًا موهومًا فان حق والى الجارية  
 والموتى مقدم على التكفين واذا لم يكن الميت مال  
 فكفته على من يجب عليه نفقته في حياته وكفن  
 الزوجة على الزوج عند ابى يوسف وفي شرح التبرجتي  
 لمصنفها واما المارة اذا لم يكن لها مال فكفنها وموتها  
 على الزوج عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد و  
 الشافعي ذلك على من تلمذ نفقته من ذوي ائمتها  
 انتهى فقد ضم قول ابي حنيفة القول ابى يوسف وقد  
 بما اذا لم يكن لها مال وفي المنظومة قيد بالاعستار  
 ايضا لكن خص الخلاف بابى يوسف لم يذكر معه ابا  
 حنيفة وكذا في عامة الكتب وفي الفتاوى لم يقيد بالا  
 عسار ايضا بل قالوا بحجتها على الزوج وان تركت  
 ما لا عند ابى يوسف وعليه الفتوى انتهى والاولى  
 حيث جعل الفتوى على قول ابى يوسف ان يقيد بما  
 اذا كانت محسرة لان غاية ما وجهوه به ان الغرض  
 بالغنم ولو تركت ما لا يرثه الزوج فيكون غرامته  
 بحجتها عليه ولا شك ان هذه العلة لا تخصه  
 بل تعم سائر الورثة ومقتضاها ان تكون على الورثة  
 بالخصص حال الاعسار ايضا فكيف يجب عليه وحده

حال

University